



الفصل التشريعي السابع عشر

دور الانعقاد العادي الأول

قدم التقرير بعد توزيع الجداول
يديره من جدول أعمال المجلس
القادمة
ويوزع على الأعضاء

التقرير (2)

قطاع اللجان

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

التاريخ: 24 جمادى الأولى 1444هـ
الموافق: 18 ديسمبر 2022م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الثاني للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن:

- 1- الاقتراح بقانون بشأن تعديل المادتين رقمي (19 مكرراً أ) و (21) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976.
 - 2- الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية.
 - 3- الاقتراح بقانون بشأن تعديل المادة (19 مكرراً أ) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية.
 - 4- الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976.
- برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس اللجنة

شعيب شباب الموزير



فهرس المرفقات

الصفحة	الموضوع	م
8-1	تقرير اللجنة رقم (2)	1
13-9	القانون كما انتهت إليه اللجنة ومذكرته الإيضاحية	2
22-14	الجدول المقارن	3
34-23	الاقتراح بقانون الأول	4
40-35	الاقتراح بقانون الثاني	5
43-41	الاقتراح بقانون الثالث	6
48-44	الاقتراح بقانون الرابع	7



الفصل التشريعي السابع عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ: 24 جمادى الأولى 1444هـ
الموافق: 18 ديسمبر 2022م

التقرير الثاني

للجنة الشؤون المالية والاقتصادية

عن

- 1- الاقتراح بقانون الأول بشأن تعديل المادتين رقمي (19 مكرراً أ) و (21) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 المقدم من السادة الأعضاء: فيصل محمد الكندري، أسامة عيسى الشاهين، ماجد مساعد المطيري.
- 2- الاقتراح بقانون الثاني بشأن تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المقدم من السيد العضو: حامد محري البذالي.
- 3- الاقتراح بقانون الثالث بشأن تعديل المادة (19 مكرراً أ) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المقدم من السيد العضو: د. هادي محمد الحويلة.
- 4- الاقتراح بقانون الرابع بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 المقدم من السادة الأعضاء: شعيب شباب المويزري، صالح أحمد عاشور، حامد محري البذالي، عبد الله فهاد العنزلي، ماجد مساعد المطيري.

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية الاقتراح بقانون الأول بتاريخ 2022/11/17 وذلك وفق التقرير السادس عشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية، وأحال الاقتراح بقانون الثاني والثالث بتاريخ 2022/11/20 والاقتراح بقانون الرابع بتاريخ 2022/12/7 للارتباط، وذلك لدراستهم وتقديم تقرير بشأنهم إلى مجلس الأمة.



وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعين بتاريخ 2022/12/12 م و 2022/12/15 م،

حضر جانب منهما كل من:

**وزير المالية ووزير الدولة
للشؤون الاقتصادية والاستثمار**

- السيد/ عبدالوهاب محمد الرشيد

وكيل وزارة المالية

-السيدة/ أسيل سليمان المنيفي

ممثلي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية:

- | | |
|---|---------------------------------|
| المدير العام بالتكليف | - السيد/ أحمد حمد الثنيان |
| نائب المدير العام للشؤون التأمينية بالتكليف | - السيد/ سلامة ابراهيم بن سلامة |
| رئيس قطاع الشؤون القانونية بالتكليف | - السيدة/ مها عبد الله الرجعان |
| مدير إدارة الدراسات الاكتوارية والتأمينية | - السيد/ منذر مراد |
| مدير إدارة الرأي والاستشارات القانونية بالتكليف | - السيدة/ رقية محمد الكندري |
| مدير مكتب المدير العام | - السيد/ محمد إسماعيل الكندري |
| مراقب الدراسات الاكتوارية | - السيد/ عبد الله سعد البلوشي |

وقد اطلعت اللجنة فيه على الاقتراحات بقوانين حيث تبين لها أن فكرة الاقتراحات بقوانين متشابهة، إذ تهدف إلى رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي لضمان حياة كريمة واستقرار معيشي للمتقاعد في ظل غلاء المعيشة المستمر، ومعالجة الخلل الموجود في فوارق المعاشات التقاعدية للمواطنين من ذوي الدخل الضعيفة والمحدودة.



الاقتراح الأول يهدف لرفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي إلى (1500) دينار كويتي وإعادة تسوية المعاشات التقاعدية بالزيادة أو تقرير حقوق مالية إضافية لأصحاب المعاشات كل ثلاث سنوات بسبب تغير الحالة الاجتماعية أو تبعاً لزيادة المرتبات لكل أو بعض فئات المؤمن عليهم وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة وفي الحدود التي يسمح بها المركز المالي للمؤسسة.

والاقتراح الثاني يهدف لرفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي إلى (1200) دينار كويتي وإعادة تسوية المعاشات التقاعدية للمتقاعدين الكويتيين من الإناث والذكور ممن تقاعدوا قبل صدور هذا القانون ولم تبلغ معاشاتهم الحد الأدنى ليستكمل الفارق وفق الحد الأدنى المشار إليه وتحمل الخزنة العامة للدولة تلك الفروقات.

والاقتراح الثالث يهدف لرفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي إلى (1000) دينار كويتي.

أما الاقتراح الرابع يهدف لرفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي إلى (1000) دينار كويتي ويجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة زيادة الحد الأدنى للمعاش التقاعدي، كما وضع شرائح لزيادة المعاشات التقاعدية بحسب قيمة المعاش التقاعدي لمن تقاعدوا قبل صدور القانون وأن تسوى المعاشات التقاعدية القائمة بأثر فوري من تاريخ العمل بالقانون، على أن تتحمل الخزنة العامة كافة الفروقات المالية الناتجة عن تنفيذ أحكام هذا القانون.



رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية:

ترى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية عدم وجود شبهة مخالفة أحكام الدستور في رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية وذلك في تقريرها حول الاقتراح بقانون الأول.

رأي وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار:

أكد الوزير أن فكرة رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية مستحقة، وأن مؤسسة التأمينات الاجتماعية بصدد تقديم مقترح حول معالجة الخلل في المعاشات التقاعدية، خاصة بعد سماح المؤسسة بالسداد العيني لتغطية العجز الاكتواري، إذ أصبح هناك مرونة تتيح تقديم قوانين جديدة تفيد المتقاعدين.

و أوضح الوزير أن الحكومة تحتاج مهلة لدراسة المقترحات وتقديم مقترح يحقق أكبر قدر من العدالة ويراعي الوضع المالي للمؤسسة بنفس الوقت.

رأي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية:

تؤكد المؤسسة على أهمية تعديل الحد الأدنى للمعاش التقاعدي وضمان عيشة كريمة للمتقاعدين خاصة مع ارتفاع معدلات التضخم وأسعار السلع والخدمات. وترى المؤسسة أن الاقتراحات بقوانين لا تحقق مبدأ العدالة والمساواة بين الأعزب والمتزوج المعيل، وأن الاقتراحات بقوانين لن تقل تكلفة تطبيقها عن مليار دينار كويتي. وأشارت أنها في صدد دراسة مقترح لتعديل الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية بما يحقق العدل والمساواة لجميع المتقاعدين بحيث تشمل متقاعدي الباب الثالث والباب الخامس ويعالج الخلل في كافة المعاشات التقاعدية، كما أوضحت أنها بحاجة إلى فترة زمنية لا تتجاوز شهراً لتقديم مقترحها إلى اللجنة.



رأي اللجنة:

بعد الاستماع إلى رأي الجهات المعنية والبحث والدراسة، ترى اللجنة أن ارتفاع الأسعار ونسب التضخم وعدم رفع المعاشات منذ مدة، الأمر الذي تسبب في تآكل المعاشات التقاعدية. فأضحت المعاشات الحالية لا تكفل للمتقاعد العيش الكريم وتثقل كاهله بأعباء مالية.

من هنا تؤكد اللجنة على ضرورة رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي وذلك لأن الحد الأدنى الحالي (650 دينار لمن يعول خمسة أولاد) لا يؤمن للمتقاعد عيش كريم.

علاوة على ضرورة معالجة الخلل في فوارق المعاشات التقاعدية للمواطنين من ذوي الدخل الضعيفة والمحدودة، مع زيادة المعاشات التقاعدية لجميع المتقاعدين وفق شرائح وبنسب تنازلية بحسب ارتفاع المعاش التقاعدي حتى يحقق العدل والمساواة بين أصحاب المعاشات التقاعدية، وأن يزداد الحد الأدنى حسب حالات الإعاقة.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء المختلفة وبناء على ماسبق، قررت اللجنة التالي:

- رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي إلى ألف دينار كويتي بحيث يكون هذا الحد الأدنى بشكل عام لجميع المتقاعدين السابقين ومن يتقاعد بعد إصدار هذا القانون دون النظر لحالة الإعاقة.
- النص على أن يحدد الوزير بقرار منه الحد الأدنى لحالات الإعاقة بحيث يتم مراعاة الحالة الاجتماعية للمتقاعد وعدد الأولاد وذلك دون الإخلال بما تم النص عليه من الحد الأدنى للمعاش التقاعدي.



- النص على أن تزداد المعاشات التقاعدية وفقاً لشرائح وبنسب تنازلية بحسب ارتفاع المعاش التقاعدي.
- النص على أن تكون تسوية المعاشات التقاعدية القائمة بأثر فوري بحيث يتم صرفها من تاريخ العمل بالقانون، و لا تصرف أية فروقات للمعاش التقاعدي عن الفترات السابقة لصدوره.
- النص على أن تتحمل الخزانة العامة للدولة الفروقات المالية لتنفيذ أحكام هذا القانون.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الأعضاء الحاضرين على النص الذي انتهت إليه اللجنة وذلك كما هو موضح بالجدول المقارن.



واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده.

مقرر اللجنة

صالح أحمد عاشور

المرفقات:

- القانون ومذكرته الايضاحية
- الجدول المقارن
- نسخة من الاقتراحات بقوانين



المرفقات:

❖ القانون كما انتهت إليه اللجنة ومذكرته

الإيضاحية

❖ الجدول المقارن

❖ الاقتراحات بقوانين



مرفق (1)

القانون كما انتهت إليه اللجنة ومذكرته الايضاحية



اقترح بقانون

بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 10 ربيع الآخر 1443هـ الموافق 15 نوفمبر 2021م بالاستعانة بسمو ولي العهد لممارسة بعض اختصاصات الأمير الدستورية،
- وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له،
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة (1)

يستبدل بنص المادة (19 مكرراً أ) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 المشار إليه النص التالي:

يكون الحد الأدنى للمعاش التقاعدي (1000) دينار شهرياً.

ويحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة الحد الأدنى للمعاش التقاعدي للمعيل وقواعد وشروط الإعالة، وما يترتب على تغير الحالة الاجتماعية لصاحب المعاش من حيث استمرار صرف مقدار الرفع إلى الحد الأدنى أو تعديله، دون الإخلال بالحد الأدنى المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة.

ويجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة زيادة الحد الأدنى للمعاش التقاعدي.



مادة (2)

تزداد المعاشات التقاعدية لمن تقاعدوا قبل صدور هذا القانون وفقاً للشرائح المذكورة في الجدول (1) المرافق لهذا القانون.
وتسوى المعاشات التقاعدية القائمة بأثر فوري عند صدور هذا القانون.

مادة (3)

تتحمل الخزانة العامة للدولة الفروقات المالية الناتجة عن تنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة (4)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ولي العهد
مشعل الأحمد الجابر الصباح



جدول (1) المرافق للقانون

النسبة	الشريحة	بيان
تزداد إلى 1000 د.ك (الحد الأدنى المذكور في المادة الأولى من هذا القانون)	ما دون 850	الشريحة الأولى
20%	999-850	الشريحة الثانية
15%	1149-1000	الشريحة الثالثة
10%	1299-1150	الشريحة الرابعة
5%	1449-1300	الشريحة الخامسة



المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976

بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

يفقد المتقاعدين العديد من البدلات والمزايا التي كانوا يحصلون عليها وهم على رأس عملهم وذلك عند تقاعدهم ، الأمر الذي يترتب عليه حصول العديد منهم على معاش تقاعدي دون الألف دينار كويتي ، ما ينعكس سلباً على وضعهم المالي ومعيشتهم وهو لا يليق بالغاية من تكريمهم بالتقاعد لينعموا بحياة هانئة دون أن يثقل كاهلهم بأعباء مالية بعدما أفنوا سنوات طويلة في الخدمة الوظيفية، فالمعاشات القائمة أضحت لا تتناسب مع غلاء الأسعار وارتفاع معدل التضخم، لذا جاء الاقتراح بقانون لرفع المستوى المعيشي للمتقاعدين وتحسينه وزيادة معاشاتهم التقاعدية.

حيث تنص المادة الأولى على استبدال نص المادة رقم (19 مكرراً أ) بنص جديد يرفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية إلى 1000 دينار كويتي بغض النظر عن حالة الإعالة، ويحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة الحد الأدنى للمعيل وقواعد وشروط الإعالة.



أما المادة الثانية تنص على زيادة المعاشات التقاعدية وفق شرائح تم إرفاقها في جدول رقم (1) مرافق لهذا القانون، لتحقيق أكبر قدر من العدالة. وذلك أن رفع الحد الأدنى يتطلب ضرورة رفع باقي المعاشات.

وتسوى المعاشات التقاعدية القائمة بأثر فوري من تاريخ صدور هذا القانون، ولن تكون الزيادة بأثر رجعي من تاريخ تقاعدهم.

كما نصت المادة الثالثة على أن تتحمل الخزنة العامة الكلفة الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون.



مرفق (2)

الجدول المقارن

جدول مقارن سن:

- الاقتراح بقانون الأول بشأن تعديل المادتين رقمي (19 مكرراً أ) و(21) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المقدم من السادة الأعضاء: فيصل محمد الكندري، أسامة عيسى الشاهين، ماجد مساعد المطيري. (تاريخ الإحالة 17-11-2022).
- الاقتراح بقانون الثاني بشأن تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المقدم من السيد العضو/ حامد محري البذالي. (تاريخ الإحالة 20/11/2022).
- الاقتراح بقانون الثالث بشأن تعديل المادة (19 مكرراً أ) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المقدم من السيد العضو / د. هادي محمد الحويلة. (تاريخ الإحالة 20/11/2022).
- الاقتراح بقانون الرابع بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 المقدم من السادة الأعضاء: شعيب شباب المويزي، صالح أحمد عاشور، حامد محري البذالي، عبد الله فهد العنزي، ماجد مساعد المطيري. (تاريخ الإحالة 7/12/2022)

ملاحظات	ما انتهت إليه اللجنة	الاقتراح الرابع	الاقتراح الثالث	الاقتراح الثاني	الاقتراح الأول	نصوص مضافة
	<p>اقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية.</p> <p>-بعد الاطلاع على الدستور -وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 10 ربيع الآخر 1443هـ الموافق 15 نوفمبر 2021م بالاستعانة بسمو ولي العهد لممارسة بعض اختصاصات الأمير الدستورية، -وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:</p>	<p>اقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976.</p> <p>بعد الاطلاع على الدستور وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:</p>	<p>اقتراح بقانون بتعديل المادة (19 مكرراً أ) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية</p> <p>بعد الاطلاع على الدستور، وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:</p>	<p>اقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية</p> <p>بعد الاطلاع على الدستور، وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:</p>	<p>اقتراح بقانون بتعديل المادة (19 مكرراً أ) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية</p> <p>بعد الاطلاع على الدستور، وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:</p>	<p>الأمرى بالقانون 61 لسنة 1976 رقانون التأمينات الاجتماعية إلح السالم الصباح - ويت علاج على الأمر الصادر في 4 سنة 1396هـ في 29 أغسطس 1976م، وعلى المادة 19م، وعلى الدستور، لمرسوم الأميري سنة 1960 بقانون ومكافآت للموظفين والقوانين المعدلة له،</p>

نصوص ملغاة

نصوص معدلة

نصوص مضافة

ملاحظات	ما انتخمت إليه اللجنة	الاقتراح الرابع	الاقتراح الثالث	النص الأصلي
				<p>ن المرسوم الأميري رقم 7 لسنة 1960 بقانون الوظائف العامة المدنية بوابين المحصلة له، ن القانون رقم 18 لسنة 1960 بشأن العمل في القطاع الحكومي والقوانين مدلة له، ن القانون رقم 2 لسنة 1961 بإصدار قانون التجارة، ن القانون رقم 27 لسنة 1961 بشأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين رجال الجيش والقوات المسلحة، ن القانون رقم 38 لسنة 1964 بشأن العمل في القطاع الأهلي المعدل بمصحح بالقانون رقم 43 لسنة 1968، ن القانون رقم 28 لسنة 1969 بشأن العمل في قطاع الأعمال النفطية، ن القانون رقم 4 لسنة 1971 في شأن معاشات ومكافآت التقاعد لرئيس س الوزراء والوزراء، ن القانون رقم 34 لسنة 1972 بمنح علاوة اجتماعية لأصحاب المعاشات أو ستحقين عنهم، ن القانون رقم 40 لسنة 1976 بتعديل أحكام الاجازات المرضية في قانون بلائف العامة المدنية وقانون العمل في القطاع الحكومي وتعديل قانون شآت ومكافآت التقاعد للموظفين المدنيين، ن الأمر الأميري الصادر في 23 يوليو سنة 1974 بمنح علاوة غلاء معيشة حاب المعاشات أو المستحقين عنهم، رنا الأمر الأميري بالقانون الآتي نصه:</p>

ملاحظات	ما انتحمت إليه اللجنة	الاقتراح الأول	النص الأصلي
		<p>المادة (21) (المادة الأولى)</p> <p>" يجب إعادة تسوية المعاشات بالزيادة أو تقرير حقوق مالية إضافية لأصحاب المعاشات كل ثلاث سنوات بسبب تغيير الحالة الاجتماعية أو تبعاً لزيادة المرتبات لكل أو بعض فئات المؤمن عليهم وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة وفي الحدود التي يسمح بها المركز المالي للمؤسسة."</p>	<p>أداة (21)</p> <p>و؛ إعادة تسوية المعاشات بالزيادة أو ير حقوق مالية إضافية لأصحاب عاشرات بسبب تغيير الحالة الاجتماعية أو ناً لزيادة المرتبات لكل أو بعض فئات ؤمن عليهم وذلك وفقاً للشروط ؤوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير بعد افقة مجلس الإدارة وفي الحدود التي مح بها المركز المالي للمؤسسة.</p>

النص الأصلي	الاقتراح الأول	الاقتراح الثاني	الاقتراح الثالث	الاقتراح الرابع	ما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات	
		(المادة الثانية) تعاد تسوية المعاشات التقاعدية للمتقاعدين الكويتيين من الذكور والإناث ممن تقاعدوا قبل صدور هذا القانون ولم تبلغ معاشاتهم الحد الأدنى (1200 د.ك) ألف ومائتان دينار كويتي، ليكمل الفارق وفق الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون		(المادة الثانية) تزيد المعاشات التقاعدية لمن تقاعدوا قبل صدور هذا القانون وفقاً للشرائح المذكورة في الجدول (1) المرافق لهذا القانون.	(المادة الثانية) تزيد المعاشات التقاعدية لمن تقاعدوا قبل صدور هذا القانون وفقاً للشرائح المذكورة في الجدول (1) المرافق لهذا القانون.	تزيد المعاشات التقاعدية وفقاً لشرائح وبسبب تنازلية بحسب ارتفاع المعاش التقاعدي. تكون تسوية المعاشات التقاعدية القائمة بأثر فوري بحيث يتم صرفها من تاريخ العمل بالقانون، و لا تصرف أية فروقات للمعاش التقاعدي عن الفترات السابقة لصدوره	الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين

ملاحظات	ما انتهت إليه اللجنة	الاقتراح الرابع	الاقتراح الثالث	الاقتراح الثاني	الاقتراح الأول	نص الأصلي
الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين	(المادة الثالثة) تتحمل الخزينة العامة للدولة الفروقات المالية الناتجة عن تنفيذ أحكام هذا القانون.	(المادة الثالثة) تتحمل الخزينة العامة للدولة الفروقات المالية الناتجة عن تنفيذ أحكام هذا القانون.		(المادة الثالثة) تتحمل الخزينة العامة للدولة الفروقات المالية لتنفيذ أحكام هذا القانون.		

ملاحظات	ما اتهمت إليه اللجنة	الاقتراح الرابع	الاقتراح الثالث	الاقتراح الثاني	الاقتراح الأول	النص الأصلي	
	(المادة الرابعة)	(المادة الرابعة)	(المادة الثانية)	(المادة الرابعة)	(المادة الثانية)		
ملاحظات	على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	
الموافقة	ولي العهد	أمير دولة الكويت	أمير دولة الكويت	أمير دولة الكويت	أمير دولة الكويت		
بإجماع الأعضاء	مشعل الأحمد الصباح	نواف الأحمد الصباح	نواف الأحمد الصباح	نواف الأحمد الصباح	نواف الأحمد الصباح		
الحاضرين							

ملاحظات	ما انتهت إليه اللجنة			الاقتراح الرابع		
	الجدول (1) المرافق للقانون			الجدول (1) المرافق للقانون		
	النسبة	الشريعة	بيان	النسبة	الشريعة	بيان
الموافقة	تزداد إلى 1000 دك	850 ما دون 850	الشريعة الأولى	تزداد إلى 1000 دك (الحد الأدنى المذكور في المادة الأولى من هذا القانون)	849-650	الشريعة الأولى
بإجماع الأعضاء	(الحد الأدنى المذكور في المادة الأولى من هذا القانون)					
الحاضرين	%20	999-850	الشريعة الثانية	%20	999-850	الشريعة الثانية
	%15	1149-1000	الشريعة الثالثة	%15	1149-1000	الشريعة الثالثة
	%10	1299-1150	الشريعة الرابعة	%10	1299-1150	الشريعة الرابعة
	%5	1449-1300	الشريعة الخامسة	%5	1449-1300	الشريعة الخامسة



مرفق (3)

الاقتراح بقانون

الأول



الفصل التشريعي السابع عشر دور الانعقاد العادي الأول

التقرير (16)

قطاع اللجان

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ: ٢٢ ربيع الآخر 1444هـ
الموافق: ١٦ نوفمبر 2022 م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السادس عشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل المادتين رقمي (19 مكرراً أ) و (21) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة
مهند طلال السايير

رئيس اللجنة

يُدرج في جدول أعمال اللجنة القادمة
بحال في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

١١/١٧/٢٠٢٢

الفصل التشريعي السابع عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ: ربيع الآخر 1444 هـ
الموافق: نوفمبر 2022 م

التقرير السادس عشر
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية
عن

الاقتراح بقانون بتعديل المادتين رقمي (19 مكرراً أ) و (21) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، المقدم من السادة الأعضاء/ فيصل محمد الكندري ، أسامة عيسى الشاهين، ماجد مساعد المطيري.

الإحالة:

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ 2022/10/26 ، وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى مجلس الأمة.

وقد ورد إلى اللجنة بتاريخ 2022/10/31 و 2022/11/13 كتابين من السيدين العضوين/ أسامة عيسى الشاهين و ماجد مساعد المطيري يطلبان فيهما إضافة اسميهما إلى الاقتراح بقانون.

اجتماع اللجنة:

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2022/11/14.

موضوع الاقتراح بقانون:

يقضي باستبدال بنص المادتين (19 مكرراً أ) و (21) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية، نصاً يقرر رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي ليصبح (1500) دينار شهرياً لكافة المستحقين له وفق قانون التأمينات الاجتماعية، وذلك بدلاً عن الوضع القائم الذي يقرر حداً أدنى مقداره (650) دينار شهرياً لمن يعول خمسة أولاد أو أكثر، و جواز زيادة الحدود الدنيا للمعاشات التقاعدية عن طريق قرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس الإدارة ، كما نص الاقتراح بقانون على وجوب إعادة تسوية المعاشات بالزيادة أو تقرير حقوق مالية إضافية لأصحاب المعاشات كل ثلاث سنوات بسبب تغيير الحالة الاجتماعية أو تبعاً لزيادة المرتبات لكل أو بعض فئات المؤمن عليهم وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة وفي الحدود التي يسمح بها المركز المالي للمؤسسة.

يهدف الاقتراح بقانون - حسبما ورد في مذكرته الإيضاحية - إلى مواجهة الظروف الاجتماعية والمعيشية لكافة المتقاعدين في جميع نواحي الحياة نظراً للتضخم الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى زيادة أسعار جميع أنواع السلع التي يحتاجها المتقاعدين والذين فقدوا الكثير من عناصر رواتبهم قبل تقاعدهم من بدلات ومزايا مما أثر بالسلب على وضعهم المالي والمعيشي خاصة مع تزايد الاحتياجات الأسرية التي ترهق كاهل رب الأسرة المتقاعد.

عرض عمل اللجنة:

بعد البحث والدراسة تبين للجنة أن فكرة الاقتراح بقانون نبيلة ولا تشوبها شبهة مخالفة أحكام الدستور، حيث تقوم فكرته على أغراض تتعلق بتوفير الضمان والعيش الكريم للمواطنين، وهو التزام دستوري تكفله الدولة إذ تنص المادة (11) من الدستور على أن: " **تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل. كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية** " .

كما أوردت اللجنة حول الاقتراح بقانون عدداً من الملاحظات وذلك على النحو التالي:

- تضمن الاقتراح بقانون عيباً في الصياغة يتمثل بتضمين المادة الأولى حكماً يقضي بتحديد قواعد وشروط الإعالة بموجب قرار من الوزير المختص بناء على موافقة مجلس الإدارة، في حين أن الاقتراح بقانون جاء صريحاً بإلغاء هذه الحالة وهي - تخصيص حد أدنى للمعاش التقاعدي لمن يعيل خمسة أولاد فأكثر - ومن ثم انتفت مقتضيات تحديد شروط الإعالة في سياق هذه المادة والتي لم يرد لها ذكر أصلاً في النص المقترح.

كما توصي اللجنة بدراسة ومراجعة أحكام قانون التأمينات الاجتماعية من قبل اللجنة المختصة، وذلك في ضوء التعديلات الواردة في الاقتراح بقانون، فضلاً عن أن الموضوع في مجمله يحتاج مزيداً من الدراسة لاسيما فيما يخص الجانب المالي وأخذ رأي الجهات المعنية في هذا الشأن.

رأي اللجنة (التصويت):

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى **الموافقة** بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون بعد الأخذ بالملاحظات المشار إليها .

دولة الكويت
The State of Kuwait



واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تعضي به
المادة (98) من اللائحة الداخلية.

مقرر اللجنة

د. مبارك حمود الطشه

*** المرفقات: صورة ضوئية من:**

- مرفق رقم (1): الاقتراح بقانون.

- مرفق رقم (2): كتابان بطلب إضافة اسم السيدين العضوين / أسامة عيسى الشاهين وماجد مساعد المطيري
إلى الاقتراح بقانون .

مرفق رقم (ا)

نسخة من الاقتراح بقانون

٣٨٥٨/٢٠١٨



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادتين رقمي (١٩ مكرراً أ) و(٢١) من الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح
فيصل محمد الكندري

بحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
يوزع على الأعضاء

٢٠٢٣/١٠/٢٧

State of Kuwait



دولة الكويت

اقترح بقانون

بتعديل المادتين رقمي (١٩ مكرراً أ) و(٢١)
من الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦
بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادتين رقمي (١٩ مكرراً أ) و(٢١) من الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه النصين التاليين:

المادة (١٩ مكرراً أ):

" يكون الحد الأدنى للمعاش التقاعدي ألف وخمسمائة دينار ويحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة على قواعد وشروط الإعالة.
ويجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة أن تعدل بالزيادة الحدود الدنيا للمعاشات التقاعدية "

المادة (٢١):

" يجب إعادة تسوية المعاشات بالزيادة أو تقرير حقوق مالية إضافية لأصحاب المعاشات كل ثلاث سنوات بسبب تغيير الحالة الاجتماعية أو تبعاً لزيادة المرتبات لكل أو بعض فئات المؤمن عليهم وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة وفي الحدود التي يسمح بها المركز المالي للمؤسسة "

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

تمهلاً للأحكام الصادرة

- 20 -

State of Kuwait



دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بتعديل المادتين رقمي (١٩ مكرراً أ) و(٢١)

من الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦

بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

نظراً لصعوبة الظروف الاجتماعية والمعيشية لكافة المتقاعدين في جميع نواحي الحياة ونظراً للتضخم الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى زيادة أسعار جميع أنواع السلع التي يحتاجها المتقاعدين والذين فقدوا الكثير من عناصر رواتبهم قبل تقاعدهم من بدلات ومزايا مما أثر بالسلب على وضعهم المالي والمعيشي خاصة مع تزايد الاحتياجات الأسرية التي ترهق كاهل رب الأسرة (المتقاعد).

ناهيك عن الالتزامات المالية الأخرى على المتقاعدين خاصة أن المعاش التقاعدي يصرف بنسبة محددة من الراتب الذي كان يتقاضاه قبل تقاعده وذلك وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية.

بالإضافة إلى ما سبق أن المادة (١٩ مكرراً أ) من الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية، لم تتفق مع الأحوال الاجتماعية للأسر الكويتية للمتقاعدين.

وكذلك المادة (٢١) من القانون المشار إليه لم يتم ادخال أي تعديل عليها منذ صدور القانون منذ ما يقارب خمسين عاماً وذلك بشأن زيادة المعاشات وهذا لا يتفق مع الوضع الحالي للمتقاعدين الذين تحملوا على كاهلهم الكثير من الالتزامات، وبناء على ما سلف بيانه، تقدمنا بإدخال التعديلات المشار إليها سلفاً على المواد (١٩ مكرراً أ، ٢١)، على أن تتحمل الخزنة العامة هذه الزيادة.

مرفق رقم (٢)

نسخة من طلب إضافة اسم السيدين
العضوين / أسامة عيسى الشاهين
وماجد مساعد المطيري
إلى الاقتراح بقانون

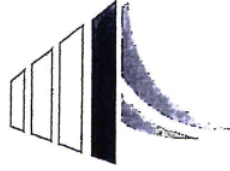
State of Kuwait

Counselor, MP.

Asama Isa Al-Shaheen

Member of National Assembly

٢٧٨



مجلس الأمة

NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المستشار

أسامة عيسى الشاهين

عضو مجلس الأمة

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: إضافة اسمي على الاقتراح بقانون**المقدم من النائب/ فيصل الكندري**

أتقدم بطلب إضافة اسمي على الاقتراح بقانون المقدم من السيد العضو / فيصل الكندري بشأن تعديل المادتين رقم (19 مكرراً أ) و (21) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية، والمحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بتاريخ 2022/10/26.

مع خالص التحية ،،،

أسامة عيسى الشاهين

عضو مجلس الأمة

أسامة عيسى الشاهين
عضو مجلس الأمة

يشار إلى اللجنة المختصة التشريعية والقانونية

10



مرفق (4)

الاقتراح بقانون

الثاني

التاريخ: ٢٣ ربيع الآخر ١٤٤٤هـ
الموافق: ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٢ م

المحترم

الأخ الفاضل / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد ،

نود إبلاغكم بأنه قد أحيل إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٤ الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، المقدم من السيد العضو / حامد محري البذالي.

ولما كان قد سبق للجنة أن قدمت تقريرها رقم (١٦) بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٦ بموضوع مرتبط مع هذا الاقتراح بقانون معروض على لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ، لذلك نرى إحالة الاقتراح لهذه اللجنة للارتباط طبقاً لنص المادة (٩٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

مع خالص التحية

رئيس اللجنة
مهند طلال السايير

يعد هذا الاقتراح من المراسلات الخارجية
ويعتبر من المراسلات الواردة إلى المجلس

المرفقات:

- نسخة من الاقتراح بقانون.



State of Kuwait

١٩٧٦ / ١٩٩٠
دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح
حامد محري البذالي

حامد محري البذالي
عضو مجلس الأمة ①

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
يوزع على الأعضاء

٢٥.٠٤.١١/١٤



State of Kuwait

دولة الكويت

اقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (١٩ مكرر أ) من الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه، النص التالي:

يكون الحد الأدنى للمعاش التقاعدي ألف ومائتان دينار كويتي شهرياً. ويجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة أن تعدل بالزيادة الحدود الدنيا للمعاشات التقاعدية.

(المادة الثانية)

تعاد تسوية المعاشات التقاعدية للمتقاعدين الكويتيين من الذكور والإناث ممن تقاعدوا قبل صدور هذا القانون ولم تبلغ معاشاتهم الحد الأدنى (١٢٠٠ د.ك) ألف ومائتان دينار كويتي، ليكمل الفارق وفق الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون.

(المادة الثالثة)

تتحمل الخزنة العامة للدولة الفروقات المالية لتنفيذ أحكام هذا القانون.



State of Kuwait

دولة الكويت

(المادة الرابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح



State of Kuwait

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦

بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

نظراً للتفاوت الكبير في معاشات المتقاعدين مع وجود شريحة كبيرة من المتقاعدين تحصل على معاشات دون ألف دينار، وفي ظل غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار ونسب التضخم، وهو يمس المستوى لمعيشي للأسرة الكويتية التي تواجه أعباء ضخمة لمسايرة الارتفاع في تكاليف المعيشة.

وإذا المتقاعد يستحق كل تكريم مع سنوات طويلة قضاها في خدمة الوظيفة العامة، لذا جاء اقتراح هذا القانون لمعالجة الخلل الموجود في فوارق المعاشات التقاعدية مقارنة مع باقي المتقاعدين.

كما أن الاقتراح بقانون يعالج أيضاً وضع الكويتيين والكويتيات الذين تقاعدوا في سنوات ماضية عدة وعلى مدى عقود من العمل بالأمر الأميري رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار التأمينات الاجتماعية، وكانت الرواتب خلال فترة عملهم الوظيفية متدنية عن أوضاعها في الوقت الراهن لزملائهم في الوظيفة ذاتها، وهو ما أدى إلى أن يكون تقاعدهم دون الألف دينار، مع زيادة كلفة المعيشة وتكاثر الالتزامات المالية بعد التقاعد، مما يتطلب تدخل المشرع لإنصاف تلك الفئة ومساعدتها على مواجهة أعباء المعيشة.

وقد أشارت إحصائية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في السنوات الأخيرة إلى أن عدد المتقاعدين ممن يتمتعون بمعاشات تقاعدية دون الألف دينار يقترب من ٤٠ ألف متقاعد وهو ما لا يليق بالمكانة المالية التي تتمتع بها الكويت والرفاهية التي تعتبرها الدولة هدفاً لمواطنيها.



State of Kuwait

دولة الكويت

ونص الاقتراح على أن تتحمل الخزنة العامة للدولة الفروقات للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لضمان تنفيذ أحكام القانون من دون تذرع بأي أسباب تحول دون العمل به وتحقيق غايات الاقتراح بقانون.



مرفق (5)

الاقتراح بقانون

الثالث



State of Kuwait

دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادة (١٩ مكرراً أ) من الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

د. محمد هادي الحويطة

محمد هادي الحويطة
عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية للارتباط
يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة

2023/11/11

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون
بتعديل المادة (١٩ مكرراً أ)
من الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦
بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة رقم (١٩ مكرراً أ) من الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه النص التالي:

" يكون الحد الأدنى للمعاش التقاعدي (١٠٠٠) دينار كويتي شهرياً، ويحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة قواعد وشروط الإعالة.

ويجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة أن تعدل بالزيادة الحدود الدنيا للمعاشات التقاعدية ".

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait



دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بتعديل المادة (١٩ مكرراً)

من الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦

بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

ضماناً لحياة كريمة واستقرار معيشي للمتقاعد في ظل غلاء المعيشة المستمر يأتي هذا التعديل ليرفع من الحد الأدنى ليصبح (١٠٠٠) دينار بعد أن كان (٦٥٠) ديناراً فقط ويخص من لديه (٥) أولاد فأكثر، وبالتالي المقترح لا يفرق بين المتقاعدين حسب الحالة الاجتماعية سواء لديهم أولاد أم لا.



مرفق (6)

الاقتراح بقانون

الرابع

دولة الكويت
The State of Kuwait



٣١٩ / ٤٤٤

٣٤

التاريخ: جمادى الأولى 1444 هـ

الموافق: نوفمبر 2022 م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 مشفوعاً بالمذكرة الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مقدمو الاقتراح:

- 1- شعيب شباب المويصري
 - 2- صالح العلي الشور
 - 3- ماسحري السند
 - 4- عبد الله لار
 - 5- ماجد عبد الطري
- بإسماي من التدرسية - تقريره - تباد
بإسماي من التدرسية - تقريره - تباد

٤٤٥
١٤٤٤/١١/٧

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون
بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية
الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة رقم (١٩ مكرراً أ) من الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه النص التالي:

" يكون الحد الأدنى للمعاش التقاعدي (١٠٠٠) دينار شهرياً.

ويجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة زيادة الحد الأدنى للمعاش التقاعدي ".

(المادة الثانية)

تزداد المعاشات التقاعدية لمن تقاعدوا قبل صدور هذا القانون وفقاً للشرائح المذكورة في الجدول (١) المرافق لهذا القانون.

وتسوى المعاشات التقاعدية القائمة بأثر فوري عند صدور هذا القانون.

(المادة الثالثة)

تتحمل الخزنة العامة للدولة الفروقات المالية الناتجة عن تنفيذ أحكام هذا القانون.

(المادة الرابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait



دولة الكويت

الجدول (١) المرافق

النسبة	الشريحة	بيان
تزداد إلى ١٠٠٠ د.ك (الحد الأدنى المذكور في المادة الأولى من هذا القانون)	٨٤٩ - ٦٥٠	الشريحة الأولى
٢٠%	٩٩٩ - ٨٥٠	الشريحة الثانية
١٥%	١١٤٩ - ١٠٠٠	الشريحة الثالثة
١٠%	١٢٩٩ - ١١٥٠	الشريحة الرابعة
٥%	١٤٤٩ - ١٣٠٠	الشريحة الخامسة

State of Kuwait



دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية

الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦

لما كان بعض المتقاعدين يتفاجؤون عند تقاعدهم بفقدانهم العديد من البدلات والمزايا التي كانوا يحصلون عليها وهم على رأس عملهم، الأمر الذي يترتب عليه حصولهم على معاش تقاعدي دون الألف دينار كويتي مقارنة مع الآخرين وذلك بسبب تفاوت الرواتب، وذلك ينعكس سلباً على وضعهم المالي ومعيشتهم وهو لا يليق بالغاية من تكريمهم بالتقاعد لينعموا بحياة هانئة دون أن يتحملوا كاهلهم بأعباء مالية بعدما أفنوا سنوات طويلة في الخدمة الوظيفية، حيث أضحت المعاشات القائمة لا تتناسب مع غلاء الأسعار وارتفاع معدل التضخم، لذا جاء الاقتراح بقانون لرفع المستوى المعيشي للمتقاعدين وتحسينه وزيادة معاشاتهم التقاعدية.

حيث تنص المادة الأولى على استبدال نص المادة رقم (١٩ مكرراً أ) بنص جديد يرفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية إلى ١٠٠٠ دينار كويتي بغض النظر عن حالة الإعاقة. أما المادة الثانية تنص على زيادة المعاشات التقاعدية وفق شرائح تم إرفاقها في جدول رقم (١) مرافق لهذا القانون، وذلك بتحقيق العدالة عند زيادة المعاشات التقاعدية. وتسوى المعاشات التقاعدية القائمة بأثر فوري من تاريخ صدور هذا القانون، ولن تكون الزيادة بأثر رجعي من تاريخ تقاعدهم. كما نصت المادة الثالثة على أن تتحمل الخزنة العامة الكلفة الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون.

٣٨ / ٢٠١٨

دولة الكويت

State of Kuwait



المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادتين رقمي (١٩ مكرراً أ) و(٢١) من الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح
فيصل محمد الكندري

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
يوزع على الأعضاء

٢٠١٨/١٠/٢٦

6
- 48 -

الفصل التشريعي السابع عشر دور الانعقاد الأول

٤٧